الأمم المتحدة

FCCC/SBI/2022/11

الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ

Distr.: General
13 July 2022
Arabic
Original: English

الهيئة الفرعية للتنفيذ

الدورة السابعة والخمسون

شرم الشيخ، 6–12 تشرين الثاني/نوفمبر 2022*

منتدى ديربان الحادي عشر بشأن بناء القدرات

تقرير الأمانة

موجز

عقد منتدى ديربان الحادي عشر في 8 حزيران/يونيه 2022، خلال الدورة السادسة والخمسين للهيئة الفرعية للتنفيذ، وتناول الموضوع الرئيسي المتمثل في بناء القدرات من أجل إدماج تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً في الخطط الوطنية للتعافي المستدام.

* تواريخ مؤقتة.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

ألف- الولاية

1- طلب مؤتمر الأطراف، في دورته السابعة عشرة، إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ (هيئة التنفيذ) أن تواصل تعزيز رصد واستعراض فعالية بناء القدرات عن طريق تنظيم منتدى ديربان سنوياً أثناء دوراتها لتبادل الخبرات والأفكار والممارسات الفُضلى والدروس المستفادة فيما بين أصحاب المصلحة بشأن تنفيذ أنشطة بناء القدرات. وطلب مؤتمر الأطراف أيضاً إلى الأمانة أن تعد تقريراً موجزاً عن منتدى ديربان لتنظر فيه هيئة التنفيذ[(1)].

2- وطلب مؤتمر الأطراف في دورته الرابعة والعشرين إلى هيئة التنفيذ أن توائم مواضيع اجتماعات منتدى ديربان مع مجال التركيز السنوي للجنة باريس المعنية ببناء القدرات (لجنة باريس)[(2)]، المتمثّل في عام 2022 في بناء القدرات من أجل تيسير التنفيذ المتسق للمساهمات المحددة وطنياً في سياق الخطط الوطنية للتنمية والتعافي المستدام[(3)]. وهكذا تسهم الدروس المستفادة من منتدى ديربان ونتائجه إسهاماً مباشراً في عمل لجنة باريس.

3- وأكد مؤتمر الأطراف، في دورته الخامسة والعشرين، أهمية الاستمرار في تحديد ونشر الدروس المستفادة بغية تعزيز تنفيذ أنشطة بناء القدرات من خلال منتدى ديربان ولجنة باريس[(4)].

باء- هيكل التقرير

4- يعرض الفصل الثاني أدناه نتائج منتدى ديربان الحادي عشر، بما فيها الرسائل الرئيسية المنبثقة عن المنتدى والمعلومات المستمدة من نظر لجنة باريس فيها؛ ويقدم الفصل الثالث أدناه معلومات عن تنظيم الاجتماع، بما في ذلك نطاقه وأهدافه؛ ويقدم الفصل الرابع أدناه موجزاً للكلمة الرئيسية التي أُدلي بها في الاجتماع، ولحلقة النقاش، ولمناقشات أفرقة العمل الفرعية؛ ويعرض الفصل الخامس أدناه الاستنتاجات.

جيم- الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للتنفيذ

5- قد ترغب هيئة التنفيذ في النظر في المعلومات الواردة في هذا التقرير في مداولاتها المتعلقة ببناء القدرات.

ثانياً- نتائج منتدى ديربان الحادي عشر

ألف- الرسائل الرئيسية

6- أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تضخّم التحديات في مختلف القطاعات المترابطة. وتتيح الجهود المبذولة للتعافي من آثار الجائحة الفرصة لاعتماد حلول للانتعاش الاقتصادي التي تتصدى لحالة الطوارئ المناخية وتيسر الانتقال إلى عالم أكثر مراعاة للبيئة وإنصافاً واستدامة.

(1) المقرر 2/م أ-17، الفقرتان 144 و147.

(2) المقرر 15/م أ-24، الفقرة 6.

(3) FCCC/SBI/2021/10، الفقرة 15.

(4) المقرر 10/م أ-25، الفقرة 11.

وركزت المناقشات في منتدى ديربان الحادي عشر على بناء القدرات لتعزيز ودعم التعافي من آثار الجائحة على نحو مستدام ومراع للبيئة ومرن.

7- واستناداً إلى التجارب الإيجابية ذات الصلة في إطار شراكة المساهمات المحددة وطنياً، يمكن للبلدان أن تفكر في تعيين مستشارين اقتصاديين خاصين في مختلف الوزارات لتحفيز وتيسير الاستفادة المثلى من أوجه التآزر وبناء القدرات والتعاون فيما يتعلق بتخطيط المساهمات المحددة وطنياً وتطويرها وتنفيذها في سياق إعداد خطط شاملة ومناسبة للتعافي من الجائحة.

8- وفيما يتعلق بتمويل التعافي المستدام، تفتقر بلدان نامية كثيرة إلى القدرة على الحصول على التمويل الكافي. ولا يزال إنتاج التقارير المالية وعدم توافر البيانات يمثلان تحدياً للبلدان التي لديها قدرة مؤسسية محدودة على إعداد هذه التقارير وإتاحة هذه البيانات، التي غالباً ما تكون مطلوبة للحصول على التمويل. وقد يتمثل أحد التدابير المحددة لمواجهة هذا التحدي في إعداد واستخدام أداة لإدماج اعتبار تغير المناخ في خطط التنمية والميزنة في الأجلين الطويل والقصير. وينبغي ضبط النظم المالية من الداخل، فالسياسات وأطر العمل والمعايير ضرورية لتحفيز المستثمرين على إدماج معايير مناخية جديدة في أنشطتهم من أجل قياس حجم الاستثمار العام والخاص في الأنشطة المتعلقة بالمناخ قياساً فعالاً.

9- ويمثل إدماج اعتبارات تغير المناخ في النظم القانونية سبيلاً آخر لترسيخ التزام الحكومة بالعمل المناخي والنهوض بتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً من منظور قانوني.

10- وينبغي ألا يركز بناء القدرات الخاصة بكل بلد على تكرار المبادرات الدولية. ويجب إجراء المبادلات فيما بين بلدان الجنوب، وتطوير القدرات محلياً، وتعزيز التعلم وتبادل الخبرات. ويكتسب الدعم فعالية أكبر عندما تضطلع الجهات المقدمة لخدمات بناء القدرات بدور الشراكة والدعم، مما يمكن البلدان النامية من تولي زمام الأمور، وإيجاد حلول مصممة محلياً، ونشرها إقليمياً وضمن الشبكات في البلدان التي تشابهها من حيث السياقات. وتتيح عمليات الربط الشبكي الخاصة بالتعلم من الأقران زيادة الاستثمار إلى أقصى حد على الصعيد المحلي من خلال تعزيز تبادل الممارسات الفضلى وتيسير الاتصال بين أصحاب المصلحة.

11- وينبغي تحليل التغيرات الناجمة عن الجائحة في سوق العمل وتدابير التعافي ومناقشتها لتجنب الاضطراب الاقتصادي، لا سيما في فترة التعافي من الجائحة. وفي إطار الانتقال الأخضر، قد يفقد عدد كبير من العمال وظائفهم، مثل الذين يعملون في صناعة الوقود الأحفوري ويحتاجون إلى إعادة التدريب للعمل في قطاعات أخرى. وعلى الرغم من الاعتراف بالحاجة إلى أنشطة بناء قدرات من هذا النوع للعمال في العديد من المساهمات المحددة وطنياً، قلّة هي البلدان التي تطبق التدابير المناسبة لتنمية المهارات أو تحليلها.

12- وتنحصر التدابير الخاصة بالتعويض وإعادة التدريب في بعض القطاعات مثل تعدين الفحم، بالعمال الذكور، مع أن عدداً كبيراً من العاملات في المراحل الأولى من سلسلة الإمداد يتأثرن أيضاً ويبقين محرومات. وعلاوة على ذلك، يجب إيلاء الاهتمام لعدم تناسب المنفعة التي ستتحقق للعمال الرجال مقارنة بما سيتحقق للنساء العاملات جراء الانتقال الأخضر في سوق العمل. وتفيد الشراكات بين الحكومات وأصحاب المصلحة في دراسة هذه الديناميات ووضع الحلول.

13- وثمة حاجة لبذل المزيد من الجهود من أجل تحسين مواءمة استراتيجيات الاتصال للفئات المستهدفة، مثل المجتمعات المحلية الضعيفة والشباب والنساء والفتيات، لدى تصميم تدابير التعافي المستدام وتنفيذها. ويجب تعميم مراعاة المنظور الجنساني في خطط العمل بشأن المناخ من أجل إعداد سياسات عامة ووطنية ومساهمات محددة وطنياً مراعية للمنظور الجنساني.

14- ويمكن استخدام تقييمات مؤشر الضعف لدعم عملية اتخاذ القرار بشأن تخصيص الموارد في الأماكن حيث تشتد الحاجة إليها، وللاسترشاد بها في الاستراتيجيات الخاصة بمواجهة تغير المناخ ورسم خرائط المناطق المعرضة للخطر، بغية المساعدة على تلبية احتياجات البلدان والشعوب الضعيفة وتعزيز التعافي القادر على التكيف مع تغير المناخ والمنخفض الانبعاثات.

15- وعملية بناء القدرات عملية مستمرة، والاحتفاظ بالقدرات أمر أساسي. ويعزز بناء القدرات ودعم القادة من النساء والشباب على المستوى المحلي إحساساً متزايداً بالإمساك بزمام الأمور والاحتفاظ بالمعارف والمهارات المكتسبة على نحو أفضل. وفي هذا السياق، يمكن للجامعات أن تضطلع بدور ملتقيات لبناء القدرات بغية تيسير عملية الاحتفاظ هذه.

باء- نظر لجنة باريس المعنية ببناء القدرات في الرسائل الرئيسية

16- قرر مؤتمر الأطراف، في دورته الحادية والعشرين، أن تشمل الإسهاماتُ المقدمة إلى لجنة باريس التقاريرَ المتعلقة بمنتدى ديربان[5]. ووافقت لجنة باريس، في اجتماعها السادس[6]، على النظر في نتائج منتدى ديربان الحادي عشر في فترة ما بين الدورات لدى إعداد تقريرها المرحلي التقني السنوي.

ثالثاً- تنظيم منتدى ديربان الحادي عشر

ألف- وثائق المعلومات الأساسية

17- أعدّت الأسئلة التوجيهية للأفرقة الفرعية في منتدى ديربان الحادي عشر[7] وأتيحت قبل الاجتماع بوقت كاف لتيسير المناقشات.

باء- النطاق والأهداف

18- اختير الموضوع الرئيسي لمنتدى ديربان الحادي عشر، وهو بناء القدرة على إدماج المساهمات المحددة وطنياً في الخطط الوطنية للتعافي المستدام، بناءً على الطلب المشار إليه في الفقرة 2 أعلاه. وانقسم الموضوع الرئيسي إلى المواضيع الفرعية التالية:

(أ) بناء القدرات لوضع مقترحات مشاريع استثمارية مقبولة مصرفياً من أجل تعبئة الموارد المالية من آليات التمويل الدولية بغية تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً وخطط التنمية الوطنية؛

(ب) بناء القدرات من أجل زيادة القدرة على صنع السياسات الشاملة لعدة قطاعات وزيادة التنسيق والتكامل بين مختلف مستويات الحكومة؛

(ج) بناء القدرات لتحسين السياسة العامة المستندة إلى أدلة في خطط التعافي المستدام عن طريق تقليص الثغرات في البيانات؛

(د) بناء القدرات لتقييم المعلومات الخاصة بسوق العمل واستباق الاحتياجات للمهارات في مجال تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً.

(5) المقرر 1/م أ-21، الفقرة 79.

(6) انظر https://unfccc.int/pccb/pccb-meetings-and-documents#eq-7.

(7) انظر https://unfccc.int/11th-meeting-of-the-durban-forum-on-capacity-building.

19- وتمشياً مع الموضوع الرئيسي والمواضيع الفرعية، استرشد الاجتماع بالأهداف التالية:

(أ) تحديد الثغرات والاحتياجات الرئيسية في القدرات التي تعوق الإدماج المتسق لأولويات المساهمات المحددة وطنياً في خطط التعافي المستدام؛

(ب) استكشاف كيفية بناء القدرات لزيادة التكامل والتنسيق الشاملين بين مستويات الحكومة لتحسين تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً على نحو يتسق مع استراتيجيات التعافي المستدام؛

(ج) تبادل الدروس المستفادة من بناء القدرات من أجل تقليص الثغرات في البيانات لتيسير تنفيذ السياسة العامة المستندة إلى أدلة في سياق خطط التنمية الوطنية التي تركز على تعزيز التعافي المرن.

جيم- المداولات

20- عُقد منتدى ديربان الحادي عشر في 8 حزيران/يونيه 2022 أثناء الدورة السادسة والخمسين لهيئة التنفيذ. وافتتحت الاجتماع رئيسة هيئة التنفيذ، ماريان كارلسن. وقدمت الملاحظات الاستهلالية ماريا ديل بيلار بوينو، كبيرة الباحثين في المجلس الوطني للبحوث العلمية والتقنية في الأرجنتين وميسرة الاجتماع[8].

21- وألقى الكلمة الرئيسية روميو بيرتوليني، نائب مدير المشاركة القطرية في وحدة دعم شراكة المساهمات المحددة وطنياً. وأعقبت ذلك حلقة نقاش، أدارتها ميسرة الاجتماع، وشارك فيها كلّ من:

(أ) خوان كاسادو - أسينسيو، خبير اقتصادي ومحلل السياسات في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛

(ب) مصطفى غاي، المنسق العالمي لبرنامج الوظائف الخضراء في منظمة العمل الدولية؛

(ج) ميريام هينوستروزا، رئيسة وحدة العمل المناخي العالمي في برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(د) مابيل زونيغا، متخصصة في تحليل تغير المناخ لدى وزارة البيئة في بنما.

22- وشارك أعضاء حلقة النقاش في مناقشة تناولوا فيها مختلف جوانب الموضوع الرئيسي للاجتماع. وتلت ذلك أربع مناقشات موازية دارت في مجموعات فرعية وكُرِّست للمواضيع الفرعية الأربعة، ويسر كل مناقشة أحد المشاركين في حلقات النقاش.

23- وقدمت ميسرة الاجتماع ملاحظات ختامية لاختتام الاجتماع.

24- ويمكن الاطلاع على جدول أعمال الاجتماع وعروضه والتسجيل والسير الذاتية للخبراء والميسرة والأسئلة الإرشادية وتقارير المجموعات الفرعية على الصفحة الشبكية لمنتدى ديربان الحادي عشر[9].

رابعاً- ملخص الكلمة الرئيسية والمناقشات

ألف- الكلمة الرئيسية

25- ركزت الكلمة الرئيسية على كيفية بناء القدرات لإدماج أولويات المساهمات المحددة وطنياً في البرامج وخطط التنمية واستراتيجيات التعافي المستدام على الصعيد الوطني والقطاعي ودون الوطني، كما ركزت على أنشطة شراكة المساهمات المحددة وطنياً المتصلة بها.

(8) كان يفترض أن يدير هذا الحدث ميسران مشاركان، ولكن أحدهما لم يتمكن من المشاركة لأسباب صحية غير متوقعة.

(9) انظر الحاشية 7 أعلاه.

26- وترمي شراكة المساهمات المحددة وطنياً إلى تحديد احتياجات البلدان في مجال تخطيط وتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً، وتلبيتها. وبفضل أكثر من 200 عضو من البلدان وشركاء التنفيذ، فإن الشراكة قادرة على دعم البلدان الأعضاء فيها في جميع أنحاء العالم بواسطة المشاريع والتدخلات المصممة خصيصاً لها.

27- ويولي الدعم القُطري الذي تقدمه شراكة المساهمات المحددة وطنياً الأولوية لنهج الحكومة بأسرها ونهج المجتمع بأسره إضافةً إلى التركيز على المواءمة مع المساهمات المحددة وطنياً. كما تنظر في الاتجاهات والاستراتيجيات التي تتناول تخطيط وتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً في سياق التعافي المستدام.

28- وتمثل المبادرة الاستشارية الاقتصادية التي أطلقتها شراكة المساهمات المحددة وطنياً في إطار التصدي للجائحة أحد أهم مشاريعها. وتوفر المبادرة الدعم لخطط التعافي المستدام من خلال تعيين مستشارين اقتصاديين في وزارات مثل المالية والتخطيط. وحتى الآن، عيّن 45 مستشاراً في 30 بلداً لتحفيز وتيسير الاستفادة المثلى من أوجه التآزر وبناء القدرات فيما يتعلق بتخطيط المساهمات المحددة وطنياً وتطويرها وتنفيذها في سياق الجائحة.

29- وفيما يتعلق بوضع أولويات المساهمات المحددة وطنياً في صميم السياسات العامة بدعم من المشورة الاقتصادية داخل البلد، جرى تبادل الدروس المستفادة الآتية:

(أ) من المهم أن يراعى تغير المناخ في خطط وميزانيات التنمية الوطنية القصيرة والطويلة الأجل. فتلقت بوركينا فاسو، على سبيل المثال، الدعم في إطار شراكة المساهمات المحددة وطنياً لمواءمة مساهمتها المحددة وطنياً مع إطار التنمية الوطنية وإدماج الجوانب المتصلة بالجائحة في استراتيجيتها الخاصة بالتعافي المستدام؛

(ب) يعد توفير التدريب لإعداد المذكرات المفاهيمية ودراسات الجدوى التمهيدية للاستثمارات المرتبطة بالمساهمات المحددة وطنياً تدبيراً مفيداً من أجل استحداث المزيد من المشاريع الاستثمارية المقبولة مصرفياً، مما أسفر عن نتائج واعدة في إندونيسيا وسانت لوسيا على سبيل المثال؛

(ج) فيما يتعلق بعمل شراكة المساهمات المحددة وطنياً حول التمويل المناخي، ثمة حاجة مسلّم بها إلى تقديم الدعم للكيانات العامة والخاصة من أجل الحصول على التمويل المناخي وتعبئته، فضلاً عن تقديم الدعم لتنفيذ السياسات المالية. وأحد الأمثلة على عملها هو أداة تتبع ميزانية المناخ التي وضعت في غرينادا لتحسين تعبئة التمويل المناخي في البلد.

30- وينبغي تعزيز عمليات التبادل القطري والتعلم من الأقران للتمكن من تشارك الخبرات والممارسات الفضلى. وتركز شراكة المساهمات المحددة وطنياً على إتاحة المزيد من الفرص لهذا التفاعل، لا سيما فيما يتعلق بما يلي:

(أ) إدماج الاعتبارات المناخية في الجهود المبذولة للتعافي؛

(ب) إعادة ضبط الميزانيات الوطنية من الاستجابة الطارئة إلى التعافي الاقتصادي، وفرص التمويل المناخي؛

(ج) تطوير الأدوات المالية وآليات التعافي، من السندات الخضراء إلى تسهيلات التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

(د) فهم الطريقة التي تعزز بها الحوافز الاقتصادية المتوافقة مع المناخ الإنصاف والشمول والانتقال العادل لفائدة الفئات الضعيفة.

31- وأخيراً، تتضمن شراكة المساهمات المحددة وطنياً عدداً من المنتجات والأدوات التي يمكن تسخيرها لتلبية الاحتياجات المتنوعة للبلدان، بما في ذلك مجموعة الأدوات المناخية، وقاعدة بيانات قابلة للبحث فيها عن الأدوات والإرشادات والمنصات والدعم الاستشاري من المؤسسات الرائدة لمساعدة البلدان على تخطيط مساهماتها المحددة وطنياً وتنفيذها، ومستكشف التمويل المناخي، وهو قاعدة بيانات قابلة للبحث فيها عن الصناديق المفتوحة للمناخ والدعم الذي تقدمه لأنشطة البلدان في مجال التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

باء- حلقة النقاش

32- تناول المشاركون في حلقة النقاش المواضيع الفرعية المشار إليها في الفقرة 18 أعلاه، وأجابوا عن الأسئلة التالية:

(أ) ما هي الاحتياجات والثغرات الرئيسية في مجال القدرات لتسهيل التنفيذ والتخطيط المتسقين للمساهمات المحددة وطنياً في البلدان النامية والتي تنسجم مع التعافي المستدام وتدعمه؟

(ب) كيف يمكن للشراكات والاتحادات والشبكات والتعاون الدولي والتعلم من الأقران المساعدة في تحديد الممارسات الفضلى لإدماج المساهمات المحددة وطنياً والتعافي المستدام؟

(ج) ما هي تدابير السياسة العامة المستهدفة التي ينبغي اتخاذها لتلبية احتياجات الفئات المحرومة والضعيفة للقدرات، باعتبارها جزءاً من عملية الانتقال/التعافي الشامل والمستدام من الجائحة؟

33- وذكر ممثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن الحصول على التمويل لتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً بما ينسجم مع التعافي المستدام يمثل تحدياً للبلدان النامية، وأن البلدان التي تتمكن من الحصول على التمويل غالباً ما تعجز عن تحقيق النتائج المتوقعة من مشاريعها. والعمل جار في إطار شراكة المساهمات المحددة وطنياً لزيادة فعالية أنشطة بناء القدرات التي تنفذها الجهات المانحة وإدماجها في السياسات.

34- وشددت ممثلة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على أهمية تواصل القطاعات الحكومية بفعالية أكبر مع بعضها البعض ومع أصحاب المصلحة الآخرين المعنيين في العمل على مواءمة المساهمات المحددة وطنياً وخطط التنمية الوطنية. وأضاف ممثل شراكة المساهمات المحددة وطنياً أن هذا الأمر يجب أن يحوّل إلى تمويل للاستراتيجيات والمشاريع المقبولة مصرفياً (بدعم من القطاع الخاص)، ليس عن طريق اتباع المخططات العالمية للمبادرات المالية، ولكن عن طريق ضمان تعبئة القدرة على تصميم وتنفيذ المشاريع على أرض الواقع.

35- وفيما يتعلق بالتحديات والقيود الناجمة عن الانتقال الأخضر في أسواق العمل، سلط ممثل منظمة العمل الدولية الضوء على أهمية إقرار الحكومات بالحاجة إلى بناء القدرات للاحتفاظ بالعمال. وسيؤثر الانتقال إلى الاقتصادات الدائرية وتقليص حجم بعض القطاعات، مثل تعدين الفحم، على القوى العاملة من خلال خلق فرص عمل جديدة والتسبب في فقدان بعض الوظائف الموجودة، وينبغي للمساهمات المحددة وطنياً أن تأخذ في الاعتبار مهارات الناس وإمكانية تحويل الوظائف من أجل تجنب البطالة الجماعية وتعزيز التعافي المستدام.

36- وفيما يتعلق بمواءمة المساهمات المحددة وطنياً مع استراتيجيات التنمية والاستثمار، عرضت ممثلة وزارة البيئة في بنما تجربة بلدها في معالجة مسألة تمويل مراعاة الاعتبارات المناخية. إذ كانت بنما بحاجة إلى إطار قانوني يمكنها من تعزيز استمرارية مبادرات تغير المناخ، فوضعت تشريعات بشأن تغير

المناخ وأدرجت المساهمات المحددة وطنياً في الإطار القانوني لترسيخ التزام الحكومة بالعمل المناخي في المستقبل أيضاً. وذكرت ممثلة الوزارة أن عمليات اتخاذ القرار في مختلف المجالات وعلى مختلف المستويات يجب أن تكون شاملة للجميع وأن تشرك ممثلين عن النساء والشباب.

37- وتحدث المشاركون في حلقة النقاش بإسهاب عن أهمية إدماج الاعتبارات الجنسانية في السياسات المناخية وخطط التعافي والتحدي الذي يطرحه ذلك:

(أ) أكد ممثل منظمة العمل الدولية أن تدابير التعويض وإعادة التدريب لعمال المناجم المتضررين من جهود خفض انبعاثات الكربون، على سبيل المثال، لا تأخذ في الاعتبار العمال في المراحل الأولى من السلسلة، ولا سيما النساء. ويتوقع أن تعود الوظائف الجديدة التي يُنشئها الانتقال إلى اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة بالفائدة على الرجال بصورة غير متناسبة وأن تؤدي إلى اتساع الفجوة بين الجنسين؛

(ب) أشار ممثل شراكة المساهمات المحددة وطنياً إلى أن البلدان التي دُعمت لاعتبار النوع الاجتماعي جزءاً من تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً قدمت بيانات وتوصيات مفصلة بشأن هذا الاعتبار. أما انخراط البلدان بنشاط مع المجتمع المدني وإدراج الاعتبارات الجنسانية في خططها الوطنية والقطاعية فساعدها على معالجة مجموعة أوسع من القضايا معالجة أشمل؛

(ج) أشار ممثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن العمل لم ينجز بعد فيما يتعلق بإدماج المسائل الجنسانية والمناخية؛

(د) أفادت ممثلة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأن الدورات التدريبية الخاصة ببناء القدرات والتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين ينبغي أن تركز بصورة أكبر على المجتمعات المحلية الضعيفة والنساء والشباب والشعوب الأصلية.

38- وفي وقت لاحق، عقدت جلسة مخصصة لطرح الأسئلة والإجابة عنها مع المشاركين في الاجتماع:

(أ) أبرز ممثل بنغلاديش أهمية المؤسسات الوطنية، مثل الجامعات، التي تبني القدرات على الصعيد الوطني. فهي تدرب الشباب على المساعدة في تصميم وتنفيذ السياسات على الصعيدين الوطني والدولي وتنفيذ أنشطة بناء القدرات على الصعيد المحلي. ووافق ممثل من الاتحاد الأوروبي على ذلك وشدد على أهمية الاحتفاظ بالقدرات؛

(ب) فيما يتعلق بالتصدي للكوارث المناخية، أكّد عضو من بوروندي في لجنة باريس المعنية ببناء القدرات الحاجة إلى تحسين تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً على الصعيد المحلي وفي المجتمعات المحلية، ولكنه ذكر أن ذلك يتطلب مزيداً من الموارد؛

(ج) أشارت ممثلة عن الجماعة المعنية بالمرأة والشؤون الجنسانية إلى ضرورة اعتراف أصحاب المصلحة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني بوصفه عنصراً محورياً في التقييمات المناخية؛

(د) أشار ممثل من بوتان إلى أهمية بناء قدرات أقل البلدان نمواً من أجل تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً، وأفاد أن ثمة حاجة إلى دعم مالي إضافي في هذا الصدد؛

(هـ) فيما يتعلق بفعالية تمويل مبادرات بناء القدرات، ذكر ممثل من جنوب أفريقيا أنه فيما تعد عملية بناء القدرات عملية مستمرة وديناميةً، من المهم دراسة الأسباب التي تحول دون تحقيق التمويل النتائج المتوقعة؛

(و) فيما يتعلق بنوعية التقارير المعدّة عن اتجاهات سوق العمل، رأى ممثل من الهند أن هذه التقارير لا يجب أن تتضمن بيانات نوعية فحسب، بل يجب أن تشمل أيضاً تحليلاً كمياً سليماً من الناحية العلمية.

جيم- مناقشات أفرقة العمل الفرعية

1- تعزيز القدرات على وضع مقترحات مشاريع مقبولة مصرفياً من أجل تعبئة الموارد المالية من آليات التمويل الدولية لتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً وخطط التنمية الوطنية

39- استرشدت مناقشة فريق العمل الفرعي المعني بالأسئلة التالية:

(أ) ما هي الأنواع المحددة من الثغرات في القدرات التي تواجهها البلدان فيما يتعلق بالحصول على التمويل اللازم لدعم تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً وإحراز التقدم، وكيف يمكن تعزيز القدرات بصورة فعالة بحيث تفيد قدرات البلد على التقدم بطلب الحصول على التمويل؟

(ب) كيف يمكن إدراج القدرة والدعم في مجال التمويل المناخي في عملية تصور وتقديم مقترحات التمويل بأقصى قدر من الفعالية؟

(ج) كيف يمكن لموظفي الشؤون المالية في القطاع العام فهم خيارات التمويل ومقارنتها بصورة أفضل ووضع نماذج عمل مناسبة؟

40- وأفاد الفريق بأن الجهات الفاعلة المشاركة في التقدم بطلب الحصول على التمويل، مثل واضعي المشاريع والمصارف ومختلف القطاعات الحكومية والمستثمرين من القطاع الخاص، تحتاج إلى مزيد من الترابط فيما بينها كي تتمكن من تشارك المعلومات الهامة بشأن كيفية الحصول على التمويل. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي توفير المزيد من أنشطة بناء القدرات لواضعي المشاريع بغية تحسين معرفتهم بأولويات صناديق ومصارف محددة والمعايير التي تتبعها، وتعميق معرفتهم التقنية بشأن كيفية إعداد طلبات مقنعة، وتحسين مهاراتهم في اللغة الانكليزية.

41- وينبغي تحسين التنسيق بين القطاعات الحكومية المعنية، مثل القطاعات المعنية بالتخطيط والميزنة والمالية وتغير المناخ، كي يتاح وضع مقترحات أفضل للمشاريع. ويمكن تشكيل أفرقة مشتركة بين القطاعات ومتعددة التخصصات من شأنها أن تكون بمثابة جهات تنسيق لتوثيق الحوار بين الوكالات المسؤولة عن تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً والمؤسسات المالية.

42- ولا يزال من الصعب إشراك مستثمري القطاع الخاص المحليين وترتيب الفرص لمشاركتهم في توفير التمويل، ولكن ذلك ذو أهمية في معالجة نقص المشاريع المقبولة مصرفياً والتمويل.

2- بناء القدرات من أجل زيادة القدرة على صنع السياسات الشاملة لعدة قطاعات وزيادة التنسيق والتكامل بين مختلف مستويات الحكومة

43- استرشدت مناقشة فريق العمل الفرعي المعني بالأسئلة التالية:

(أ) ما هي الأنواع المحددة من الثغرات في القدرات التي تواجهها البلدان فيما يتعلق بنقص الترتيبات المؤسسية وآليات التنسيق التي تدعم تكامل الأهداف المناخية والإنمائية عبر الوزارات والقطاعات على الصعيد الوطني ودون الوطني والمحلي؟

(ب) كيف يمكن ضمان إدماج أولويات المساهمات المحددة وطنياً والتعافي المستدام في البرامج والسياسات الوطنية والقطاعية ودون الوطنية؟

44- وأفاد الفريق بأن الوكالات والوزارات التي لديها مكتب مركزي واحد على الأقل يحظى بالقدرة على تحسين سبل الاتصال الحكومي الدولي والنهوض بجداول أعمال مستدامة داخل الحكومة، لا يسعها تحسين التكامل الأفقي للأهداف المناخية والإنمائية فحسب، بل يمكنها تحسين التكامل الرأسي أيضاً. ويمثل إشراك الكيانات والمجموعات دون الوطنية في إدماج الأهداف المناخية والإنمائية عبر مجالات السياسة العامة حاجةً مهمة أخرى لا بد من تلبيتها، وخصوصاً لأنها عملية مستمرة تتطلب موارد ووقتاً وإرادة سياسية.

45- بالإضافة إلى ذلك، تعتبر عملية إعداد المساهمات المحددة وطنياً ومراجعتها عملية مهمة يجب أن تكون مفتوحة وشفافة بالنسبة إلى أصحاب المصلحة كي يكون تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً أكثر اتساقاً وفعالية. وبما أن أدوات مختلفة تستخدم لتنفيذ السياسات على كل مستوى من مستويات الحكومة، لا بد من إشراك مختلف أصحاب المصلحة ومستويات الحكومة لضمان ربط تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً بالجهود التي تقودها جهات محلية.

46- ولكي تتبع الحكومات سياسات مستندة إلى أدلة تتعلق بالتعافي المستدام، ينبغي تحسين إجراءات جمع البيانات وتحليلها. وتؤدي المؤسسات المحلية مثل الجامعات دوراً هاماً في التعامل مع البيانات العلمية، ولذلك ينبغي الاعتراف بها كمراكز لإنتاج المعرفة ودعوتها إلى المشاركة في عمليات اتخاذ القرار.

3- بناء القدرات لتحسين السياسة العامة المستندة إلى أدلة عن طريق تقليص الثغرات في البيانات

47- استرشدت مناقشة فريق العمل الفرعي المعني بالأسئلة التالية:

(أ) كيف يمكن لمقدمي خدمات بناء القدرات أن يدعموا بفعالية البلدان النامية في زيادة قدراتها المؤسسية ومهارات موظفيها في مجال جمع البيانات والإبلاغ عنها وحفظها وتحليلها؟

(ب) كيف يمكن لبرامج تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً المدعومة دولياً أن تساعد البلدان النامية على أفضل وجه في استخدام البيانات أو الأدوات المستندة إلى أدلة التي تراعي الحقائق المحلية؟

48- وأفاد الفريق بأن جهود بناء القدرات لا تحتاج إلى التركيز على ضمان فهم الموظفين الحكوميين المعنيين لأهمية توليد البيانات وإدماجها في مشاريع التعافي المستدام وتغير المناخ فحسب، بل تحتاج أيضاً إلى التركيز على تحسين معداتهم وقدراتهم التحليلية التي تخولهم استخدام البيانات بفعالية بهدف تحسين السياسة العامة. وفي هذا الصدد، يمكن أن يمثل إشراك الشركاء المحليين، مثل الجامعات، خطوة حاسمة في تحسين جمع البيانات وحفظها وتحليلها، وفي خلق حوافز لدراسات البيانات المتعلقة بالنوع الاجتماعي، والاستعداد التمويلي، وتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً.

49- ويمكن حل مشكلة نقص التنسيق على الصعيد الوطني باستخدام منابر مشتركة وتنظيم منتديات وطنية وإقليمية ودولية تتناول موضوع السياسات المستندة إلى أدلة. ويمثل إنشاء وكالات إحصائية وطنية يمكنها أن تتخذ صفة مراكز تنسيق تدبيراً مفيداً آخر لمعالجة نقص التكامل بين القطاعات الحكومية.

50- وينبغي جمع وتحليل المزيد من البيانات المصنفة حسب نوع الجنس، ومعلومات قوائم جرد غازات الدفيئة، والبيانات المتعلقة بالاستعداد التمويلي والاستراتيجيات الطويلة الأجل.

4- بناء القدرات لتقييم المعلومات الخاصة بسوق العمل واستباق الاحتياجات للمهارات المتعلقة بتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً

51- استرشدت مناقشة فريق العمل الفرعي المعني بالأسئلة التالية:

(أ) ما هي أفضل الإجراءات لتوقع احتياجات سوق العمل للقدرات وقياس متطلبات المهارات للقطاعات التي لديها إمكانات من حيث النمو الأخضر والتي ستتأثر بالعمليات المختلفة؟

(ب) انطلاقاً من هذه التقييمات، ما هي الثغرات في جمع وتقييم البيانات والمعلومات الخاصة بسوق العمل بنجاح؟

52- وأفاد الفريق بأن الاستثمار في رأس المال البشري لا لتطوير الكفاءات التقنية والأساسية فحسب، ولكن لتطوير المهارات الشخصية أيضاً، هو تدبير مهم لتحسين قابلية الناس للتوظيف. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يساعد التدريب وإعادة التدريب العمال على الاضطلاع بمهام جديدة مطلوبة لتطوير مشاريع أو وظائف مناخية وتنفيذها، والتكيف فيما بعد مع الاحتياجات المختلفة للسوق المتغيرة.

53- ويمكن للتقارير بشأن ما يفعله الخريجون بعد تخرجهم أن تساعد الحكومات على تكييف سياساتها المتعلقة بالانتقال الأخضر وفقاً لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل في مجال المهارات. وفي هذا السياق ثمة تحدّ مستمر يتمثل في أن التعليم أصبح ذا طابع تجاري وأن الشباب يميلون إلى الاهتمام حصراً بمجالات الدراسة التي توفر لهم إمكانية العمل والأجر الجيد، بينما يتجاهلون مجالات الدراسة التي تمكنهم من المساهمة في مشاريع المناخ التقنية، مثل الهندسة الكيميائية.

54- وثمة حاجة إلى إشراك وزارات العمل، بالإضافة إلى الوزارات التقنية أو المالية المعنية، في وضع استراتيجيات خاصة بتغير المناخ لتكون على بينة من نوع المهارات المتاحة لدى القوى العاملة وضمان تطوير أي مهارات ضرورية لتلبية متطلبات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية خضراء.

خامساً- الاستنتاجات

55- أتاح منتدى ديربان الحادي عشر لطائفة واسعة من الأطراف وأصحاب المصلحة من غير الأطراف فرصة إجراء مناقشة بنّاءة عن بناء القدرة على إدماج تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً في الخطط الوطنية للتعافي المستدام، وأفضى إلى رسائل رئيسية عن الجوانب الهامة لهذا الموضوع.

56- فمواءمة موضوع المنتدى مع مجال التركيز السنوي للجنة باريس ساعدت اللجنة على الاستفادة من نتائج المنتدى استفادةً فعالة. وقامت لجنة باريس، بعد مشاركتها النشطة في أعمال المنتدى، بتقييم نتائج المنتدى في اجتماعها السادس واتفقت على النظر فيها في فترة ما بين الدورات.

57- فضلاً عن ذلك، ستنظر لجنة باريس في النتائج المستخلصة من المنتدى لدى إعداد توصياتها السنوية لمؤتمر الأطراف ومؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس.

58- كذلك، ستنظم لجنة باريس حلقة شبكية للمتابعة، ستعقد في النصف الثاني من عام 2022، لمناقشة المواضيع الفرعية للمنتدى بمزيد من التفصيل.

59- وأخيراً، ستعقد لجنة باريس يوماً لمجال التركيز أثناء الملتقى الرابع لبناء القدرات، في مؤتمر الأطراف، في دورته السابعة والعشرين، حيث ستنشر النتائج المنبثقة عن المنتدى.